



Urban change and conflict

التغيير الحضري والتعارض (التنافس على مواقع الخدمات والمنافع العامة)) المحاضرة الثالثة عشر في جغرافية الحضر الاجتماعية باعتقاد كتاب نوكس و بنج

ترجمة بتصريف
أ.د. مضر خليل عمر

- ما هي مصادر تضاد المصالح الرئيسية بين الأحياء السكنية في المدينة؟
- ما هي الأنماط الرئيسية لتخصيص الخدمات في جيرات المدينة؟
- ما هي الأسباب الرئيسية لتزايد عدم المساواة الاجتماعية في المدن الغربية؟

العوامل الخارجية

تتبع الكثير من الضغوط التي تعد أساسية في نهج السلوكيين في جغرافية الحضر الاجتماعية من رغبة الأسر في تعظيم صافي التأثيرات الخارجية للحياة الحضرية . والعوامل الخارجية ، التي تسمى أحياناً الآثار غير المباشرة أو الآثار الخارجية ، هي نتاج ثانوي غير مسجل لعملية إنتاج أو استهلاك السلع والخدمات من جميع الأنواع . فإذا كان نشاط شخص ما أو مجموعة أو مؤسسة يؤثر على الرفاهية الاجتماعية أو تكاليف القرب أو إمكانية الوصول حينها يوجد تأثير خارجي . وبالنسبة للجغرافي ، ينبع الكثير من أهمية التأثيرات الخارجية من شدة أثرها على الوظيفة النسبية للموقع . إنها التمييز ما بين كلفة الوصول إلى المرافق الحضرية المرغوبة وتكاليف القرب من الجوانب غير المرغوب فيها في الحياة الحضرية . إنها نتاج الموقع النسبي ، ومن الواضح أن التنظيم المكاني للفئات الاجتماعية فيما يتعلق ببعضها البعض والبنية التحتية الحضرية يحدد بالتالي الكثافة الصافية للتأثيرات الخارجية التي يستمتعون بها .

كقاعدة عامة ، فإن أولئك الذين يتمتعون بأكثر قدر من الثروة والأكثر قوة وأفضل معرفة سيكونون في وضع أفضل لجني فوائد العوامل الخارجية الإيجابية ولتجنب الأنشطة التي تولد تأثيرات سلبية . فتوقع المرافق العامة غالباً من طرق النقل والمستشفيات والمراكز الرياضية الهدف منه تحسين الطبيعة التراجعية للميزة المحلية الناتجة عن المنافسة الخاصة ، لكن "الآليات الخفية" للنزاع الجماعي تميل إلى ضمان أن سكن الاغنياء تتمتع بمزايا صافية كبيرة نتيجة للقرارات التي تؤثر على مواقع المنافع العامة وتنظيم الخدمات العامة .

المنافسة والصراع على العوامل الخارجية

من الواضح أن نمط الميادين الخارجية يمكن أن يكون له تأثير قوي على رفاهية الناس . لهذا السبب ، يعد ترقى الجغرافيا الاجتماعية للمدينة كنتيجة للتنافس والنزاعات التي يتم حلها في

المجتمع ككل بين المجموعات غير المتكافئة ، التي تسعى إلى الحصول على ، وصول أسهل حصريًا إلى العوامل الخارجية الإيجابية وتحويل المجالات الخارجية السلبية الى امكن أخرى . يعتمد شكل هذا الصراع وموقعه وتركيزه ، في نهاية المطاف ، على التغييرات الطويلة الاجل للهيكل الحضري والتعارضات الطبقيه الأوسع نطاقًا . وهذه النقطة أكد عليها جونستون أيضًا : لأن التغييرات في النسيج الحضري تقدم مصادرًا جديدة من العوامل الخارجية الإيجابية والسلبية ، فهي المولدات المحتملة للنزاعات المحلية . وفي مواجهة مثل هذه التغييرات المقترحة ، عادة ما يكون المحتجون الرئيسيون هم من سيخسرون أكثر من غيرهم : أصحاب العقارات ، الذين يرون انخفاضات محتملة في قيم الأراضي ، والآباء الذين يحددون تدهورًا محتملًا في مدارس المنطقة . بشكل عام ، أصحاب العقارات الأكثر ثراء الذين لديهم أكثر لتفقد ، والذين ، بسبب قدرتهم على شراء المشورة القانونية والتقنية وأكثر من ذلك المعرفة بالأنظمة السياسية التي يتم فيها الفصل في هذه النزاعات ، والروابط التي تربطها بها ، فمن المرجح أن تمنع التغييرات التي من المحتمل أن تلحق الضرر بمصالحها . عادة ما يتم لعب هذه النزاعات محليا ، لكن وجودها هو جزء من ديناميكية المدن الرأسمالية . فهناك حاجة إلى إجراء تعديلات في استخدام الأراضي إذا أراد المستثمرون تحقيق الأرباح ، وإذا كان الخاسرون في النزاعات حول التغييرات أقل ثراءً ، فإن السعر المدفوع لتلك التغييرات يتحملها إلى حد كبير الفقراء ، فالنزاعات المحلية هي جزء من المسابقة العامة بين الطبقات داخل المجتمع الرأسمالي .

ضروري أن ندرك أن المواقف تجاه الآثار الخارجية ترتبط أيضًا بالأعراف الثقافية والمؤسسات الدينية وشبكات القرابة العائلية التي تظهرها المجتمعات العرقية المختلفة . فعلى سبيل المثال ، وجد تاكاهاشي (١٩٩٨) وصمة عار كبيرة للأشخاص المصابين بالإيدز بين كل من المجتمعات اللاتينية والفيتنامية في كاليفورنيا . وهذا بدوره يؤدي إلى العداء بين هذه المجتمعات تجاه مرافق العلاج لضحايا الإيدز . في جزء منه ، كان الخوف من هذه الظاهرة مرتبطًا بالعداء لـ "الغزو" المتصور للممارسات الغربية "غير الأخلاقية" . بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن يكون عدم التعاطف مع الأشخاص المشردين مرتبطًا بأخلاقيات الاعتماد على الذات القوية في هذه المجتمعات . كما لاحظ تاكاهاشي ، من المهم ألا ندين ببساطة معارضة الأحياء السكنية باعتبارها أنانية ورجعية ، ولكن لفهم المعايير الثقافية الأساسية التي تؤدي إلى مثل هذه النتائج .

على المدى الطويل ، تتمثل إحدى النتائج الرئيسية لحل النزاعات المحلية في إنشاء مجموعة من المناطق الفعلية على أساس الدخل والعرق حيث يستجيب الناس من خلال الانتقال إلى الأحياء السكنية حيث يمكنهم المشاركة في العوامل الخارجية الإيجابية مع بعضهم البعض . وتكون قادرة على تجنب ، أولئك الذين يفرضون العوامل الخارجية السلبية قدر المستطاع . فمن أكثر الاستراتيجيات المجتمعية شيوعًا في هذا السياق هي التعبير عن الادعاءات بشأن قضية معينة ، سواء من خلال تنظيم الالتماسات أو الضغط على السياسيين والبيروقراطيين أو الكتابة إلى الصحف أو تشكيل مجموعات محلية مقيمة أو التقاط أو توزيع الكتيبات اليدوية عن هذه المناطق أيضًا . والحفاظ على نوعية حياتهم من خلال العمل الجماعي : التنافس من خلال مجموعات الجوار الرسمية وغير الرسمية والمؤسسات السياسية المحلية لجذب فائدة تعزيز والحفاظ على فائدة خدمات أو وسائل راحة معينة . وبالتالي فإننا نواجه مجموعة معقدة للغاية من الظواهر . العوامل الخارجية المرتبطة بالقرب المادي من الخدمات والمرافق والعامة ليس فقط في التنافس والصراع بين الأسر داخل أسواق الإسكان المختلفة ولكن أيضا تؤدي إلى استراتيجيات سياسية جماعية ، بما في ذلك تشكيل التحالفات بين مختلف المؤسسات والمنظمات ونشر مجتمعات الأمر الواقع المتميزة التي ينطوي تبادلها على أنماط الحياة التي تعتمد إلى حد ما على الوصول إلى وسائل الراحة المحددة .

تمثل هذه الائتلافات والمجتمعات الأبطال الرئيسية في معظم الصراع حول الحفاظ على جودة الحياة النسبية وتعزيزها في مختلف المناطق الحضرية . وهكذا أصبحت السياسة المجتمعية

(التي تسمى أيضًا سياسات "العشب") سمة رئيسية في المدن المعاصرة . ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن النزاعات العلنية المرتبطة بنشاط الأحياء السكنية أصبحت أكثر تكراراً مع تمديد فترة شغل المالكين ، حيث حلت مشاريع الإسكان والبناء على نطاق أوسع محل الأنشطة الأصغر كونها الجانب المهيمن للتنمية الحضرية . ويترتب على ذلك ارتباط قدر كبير من نشاط الحي السكني بشكل مباشر بنشاط البناء والتطوير حول الحافة الحضرية . أولئك الذين لديهم أكبر حصص في بيئة محلية معينة (مثل الساكنين المالكين) .

من المرجح أن يشارك آباء وأمهات الأطفال في سن المدرسة في نشاط الأحياء السكنية ، وتميل الأنواع السائدة من النزاعات إلى الارتباط بالتنظيم العام لأنماط التنمية الحضرية التي بدأها القطاع الخاص ، ومشروعات البناء التي بدأها اصلاً القطاع العام (مثل الطرق السريعة الجديدة ، توسيع الشوارع ومشاريع التجديد الحضري) ، ومع جودة الخدمات العامة . إن فهم أنماط تقديم الخدمة ومواقع الراحة ليس مجرد مسألة تنافس وصراع تكتسب الأسر من قربها من الخدمات والمرافق الأكثر استحساناً والمجتمعات التي هي قادرة على "التقاط" الخدمات والمرافق الجديدة . فجغرافية العديد من الخدمات والمرافق هي أيضاً نتاج عوامل أخرى : الآثار "النسيجية" للبيئة الحضرية ، والتنظيم الداخلي والسياسة لمهن معينة ووكالات تقديم الخدمات ، والروابط الوظيفية القائمة بين بعض الخدمات وغيرها من الأنشطة . فالمصنقات يمكن أن تمد خيار "الصوت" في بعض الأحيان إلى أنشطة غير قانونية ، مثل العنف الشخصي ، والأضرار التي تلحق بالمتلكات ، والاعتصامات والانتهاكات المتعمدة لقوانين مكافحة التمييز . بدلاً من ذلك ، لبعض المجتمعات القدرة على استخدام قنوات المشاركة الرسمية كاستراتيجية مربحة عندما يجدون أنفسهم في صراع مع المجتمعات أو المؤسسات الأخرى .

وهناك خيار آخر متاح للمجتمعات وهو الاستقالة من فرض العوامل الخارجية السلبية (وتسمى أيضاً خيار "الولاء"). هذا أمر شائع بشكل خاص عندما تشعر المجتمعات أن استراتيجيات التعبير يتم تجاهلها أو إلغاؤها بانتظام وأن المشاركة غير فعالة . فكثير من الناس الذين يرفضون خطط المدن ، على سبيل المثال ، يستسلمون ببساطة لأنهم "محتومون" لأنهم يشعرون بأنهم غير قادرين ، فردياً أو جماعياً ، على ممارسة أي تأثير حقيقي على صانعي السياسة . تتمثل الإستراتيجية النهائية في إعادة التوطين (والتي تسمى أيضاً خيار "الخروج") ، وهي عبارة عن إستراتيجية للأسرة وليست إستراتيجية مجتمعية ، والتي تعيدنا إلى فكرة وجود جغرافية دائمة التطور في أقاليم الواقع .

إمكانية الوصول إلى الخدمات والمرافق

في كل مدينة يوجد عدد كبير ومجموعة متنوعة من الخدمات والمرافق العامة - الحدائق والمدارس والمطاعم والمسارح والمكتبات ومحطات الإطفاء والمحلات التجارية وعيادات الأطباء والمستشفيات ومراكز الرعاية النهارية ومكاتب البريد وممرات المشي على ضفاف النهر وما إلى ذلك على - التي هي خدمات خاصة بالنقطة (أي مرتبطة بمواقع محددة) والتي تظهر بالتالي تأثيرات خارجية مع تأثيرات النقر (أي تقليل الشدة مع المسافة من نقطة ثابتة). لهؤلاء يجب أن نضيف بعض المعتقدات الخاصة بأماكن معينة والأنشطة الضارة المرتبطة ببعض الخدمات : رفض المكبات والمحارق ، على سبيل المثال ؛ ويجب أن ندرك أن ما يشكل وسيلة راحة للبعض (مدرسة ، أو ملعب لكرة القدم ، على سبيل المثال) قد لا يمثل كذلك للآخرين . ومن منظور آخر ، من الواضح أن بعض العوامل الخارجية تنطبق فقط على المستخدمين بينما البعض الآخر ينطبق على الأحياء السكنية بأكملها . أخيراً ، علينا أن ندرك أن شدة التأثيرات الخارجية تختلف أيضاً وفقاً للمسافة المفضلة للأشخاص .

الآثار الإجمالية للأنماط

بالنظر إلى أن الكثير مما يحدث داخل الساحة الحضرية ينطوي على حل النزاعات حول التنظيم المكاني والموقع النسبي لبعض "البضائع" وتلك "السيئة" ، ويبقى السؤال فيما يتعلق بالعلاقات بالطبع ، يعني أن أنماط الخدمة الإجمالية و نادراً ما يُظهر توفير وسائل الراحة

علاقات واضحة أو لا لبس فيها مع البيئة الاجتماعية الحضرية . فمن الواضح أن الاتجاه العام هو أن تحظى المجتمعات الأكثر ثراءً والأقوى والأكثر نشاطاً بنصيب غير متناسب من العوامل الخارجية الإيجابية المرتبطة بالخدمات والمرافق الحضرية . نتائج هذه الصراعات (المجتمعات المنفصلة ، بحكم الواقع والحكم القانوني ، مع إمكانية الوصول إلى "حزم" مختلفة من الخدمات والعوامل الخارجية) ، عمليات شاملة للتمايز والتغيير الحضري .

اقترح أن تتمتع أغنى وأقوى الأحياء بفائدة صافية تراكمية لنتائج الصراع والمنافسة على تنظيم وتوقيع الخدمات والمرافق العامة . المعنى الضمني هو أن التنمية الحضرية يسيطر عليها تعديلات هامشية في البيئة الاجتماعية حيث يتم إجراء تطورات جديدة لتناسب قالب الوضع الراهن . ومع ذلك ، خلصت العديد من الدراسات حول التوزيع داخل المدن للخدمات والمرافق في الواقع إلى أنها تظهر عدم مساواة غير متوازنة ، ويعزى عدم وجود مراسلات بين حالة المجتمع والتنظيم المكاني للخدمات ووسائل الراحة إلى مزيج من الأحداث الفردية وقواعد القرار البيروقراطية . ومع ذلك ، من المهم النظر في الآثار المترتبة على الأنماط الإجمالية للخدمة وموقع الراحة ، ليس فقط فيما يتعلق بطريقة تكثيف أو تحسين التمايز الاجتماعي - الاقتصادي ولكن أيضاً فيما يتعلق بجذلية المكان الاجتماعية الأوسع نطاقاً . ما هو مهم في هذه المسألة أن الطريقة التي يتم بها ترسيخ العلاقات الاقتصادية والطبقية الملازمة للرأسمالية في المدن من خلال عمليات بيئية .

وسائل الراحة والدين والتكاثر الاجتماعي

من وجهة نظر هيكلية واسعة ، يمكننا أن نرى أن بيئة المدن توفر بعض الشروط اللازمة لإعادة إنتاج العلاقات الضرورية بين العمل ورأس المال ولتثبيت وشرعية التكوين الاجتماعي المرتبط بها . وهكذا نجد أن القوى العاملة من ذوي الياقات البيضاء يجري استنساخها في حي من ذوي الياقات البيضاء ، وقوة العمل من ذوي الياقات الزرقاء يتم استنساخها في حي من ذوي الياقات الزرقاء ، وهلم جرا .

يتمثل أحد العوامل الأساسية في هذا الإستنساخ الوصول التفاضلي إلى الموارد الشحيحة ، لا سيما الموارد التعليمية ، بين الأحياء السكنية ، لأنه يساعد في الحفاظ على الموارد ، وعلى الاختلافات الطبقيّة والحيوية في "القدرة السوقية" (القدرة على أداء وظائف معينة ضمن النظام الاقتصادي) من جيل إلى آخر . وفي الوقت نفسه ، لا تساعد مواقع الخدمات والمرافق "التعويضية" على إعادة إنتاج والحفاظ على عدد جاهز من العمال (على حساب دافعي الضرائب بدلاً من أصحاب العمل) ، ولكنها تساعد أيضاً في نزع فتيل الاستياء من أن يكون مركزهم بخلاف المنطقة الحاضنة . يصعب أحياناً التمييز بين المفاهيم والتجارب الوظيفية وبين وظائف التراكم والشرعية للخدمات ، في حين نادراً ما ترتبط سياسات تقديم الخدمات بطرق علنية أو صريحة بالمفاهيم الوظيفية للتراكم أو الشرعية .

نظراً لأن تقديم الخدمة العامة يتوقف على مجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية والسياسية التي تشمل أطر زمنية ودورات زمنية مختلفة ، فمن المفيد التفكير من حيث الخدمات المصنفة على طول سلسلة متصلة مع وظيفة التراكم في نهاية واحدة والوظيفة الشرعية من جهة أخرى : يمكن عد الخدمات الموجودة في نهاية تراكم الاستمرارية مهمة لتراكم رأس المال ويتم توفيرها في المقام الأول تمشياً مع احتياجات رأس المال ؛ الطرق والمياه وأنظمة الصرف الصحي هي خدمات تراكم نموذجية لأنها تسمح بالتطوير الأولي للأرض والحفاظ على قيمتها التبادلية اللاحقة . على هذا النحو ، يتأثر توفيرها بدرجة كبيرة بمستويات أعلى من الحكومة واحتياجات رأس المال المتنقل الكبير . هذا التأثير هو ناتج عن تجانس تراكم توزيع الخدمات . في المقابل ، فإن الخدمات الشرعية لها عنصر تقديري أكبر : المتنزّهات والمكتبات ، على سبيل المثال ، التي يتم توفيرها لصالح عامة الناس "غير الطبقيين" ؛ إن قيمة الميزة لرأس المال حقيقية ، ولكنها غير مباشرة وربما تتراكم على مدى فترة زمنية أطول . نظراً لتوفير مثل هذه الخدمات للجمهور ، فمن الشائع أن تشارك المجموعات الصغيرة والأفراد في عملية صنع القرار

؛ وسياسة الاستهلاك تميز هذه العملية . وحين يلقي عدد من الشخصيات مخاوف المشاركة في توفير الخدمات الشرعية يعني أن الطلب على هذه الخدمات من المحتمل أن يكون غير متساو . أخيراً ، تمزج بعض الخدمات بين اهتمامات التراكم والشرعية ، وبالتالي فهي تقع في منتصف الاستمرارية . هذه الخدمات ضرورية لتراكم رأس المال ، وبالتالي فإن بعض جوانب توفيرها ستكون متشابهة في معظم البلديات . ومع ذلك ، فإن الخدمات في منتصف الاستمرارية ، مثل حماية الشرطة والمدارس المحلية ، لها أيضاً عنصر تقديري كبير قد يؤدي إلى مزيد من التباين . أنماط الخدمة وتوفير الراحة ، إذن ، هي في آن واحد نتاج للتكوين الاجتماعي وعنصر في استمرار بقاءها .

إعادة الهيكلة الحضرية

دخلت المدن في جميع أنحاء العالم المتقدم حديثاً مرحلة جديدة - أو على الأقل ، بدأت مرحلة انتقالية مميزة - استجابة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المتغيرة . لقد ازدادت اضطرابات التحضر المستمرة بسبب ضرورات إعادة هيكلة المدن ، ليس فقط لاستيعاب هذه الظروف المتغيرة ولكن أيضاً لاستغلال التكنولوجيات الجديدة والقوى الاجتماعية والثقافية الجديدة . من بين السمات الرئيسية لعملية إعادة الهيكلة هذه تحقيق اللامركزية في الوظائف والخدمات والمسكن من مراكز المدن التقليدية إلى أماكن الضواحي و "المدن المتطورة" في أطر حضرية موسعة ؛ وتراجع قواعد التوظيف التقليدية داخل المدن في مجالات التصنيع والأرصعة والسكك الحديدية والتوزيع والتخزين ؛ والتحديث الأخير لخدمات الأعمال الرفيعة المستوى في اتفاقية التنوع البيولوجي ؛ والتحسين لأحياء سكنية داخل المدينة ؛ توطین السكان المتبقين من الجماعات المهمشة والمحرومة والمهاجرين غير المهرة والمهاجرين في أحياء عقيمة أخرى ؛ ظهور "سياسة جديدة" للمحافظة المالية ؛ ظهور سياسة جديدة تجاه العرق ؛ ظهور "ثقافات جديدة" لاستهلاك المواد وأنماط الحياة المتميزة ؛ تأنيث الفقر ؛ وتكثيف الاقتصادي والاستقطاب الاجتماعي . وفي الوقت نفسه ، أدت الحاجة إلى استيعاب مزيج جديد من الصناعة والعمالة في نسيج بيئة مبنية مسبقاً إلى صراعات محلية حول عمليات التنمية وتحويل صنف الأراضي . يجب أن يكون كافياً لتوضيح بضعة جوانب فقط من العواقب الاجتماعية المكانية للتغيير الحضري وإعادة الهيكلة .

اللامركزية والوصول إلى الخدمات والمرافق

أدت إعادة هيكلة الشكل الحضري استجابةً لصعود السيارات إلى وضع حد للمفهوم التقليدي المتمثل في أن الوظائف والمتاجر والمدارس والخدمات الصحية والمرافق المجتمعية ستكون على مسافة قريبة من المنازل . حتى بحلول عام ١٩٦٠ ، كان لدى أكثر من ٩٠ ٪ من الأسر في الأجزاء الأكثر تطوراً في كاليفورنيا الحضرية سيارة واحدة على الأقل ، وما بين ٤٠ و ٤٥ ٪ كانت تمتلك سيارتين أو أكثر . بحلول عام ١٩٧٠ ، تم تحقيق مستويات مماثلة من ملكية السيارات في معظم المناطق الحضرية الأخرى في الولايات المتحدة . في حين أن انتشار ملكية السيارات في البداية كان في تسارع سريع ، وكانت إحدى نتائج هذا الاتجاه أن أصحاب العمل وتجار التجزئة والمخططين يميلون إلى اتخاذ قرارات بشأن مواقعهم على افتراض التنقل الشخصي المثالي .

إن المثال الرئيسي لذلك هو صعود مراكز التسوق إلى الضواحي ومراكز التسوق قوتها المغناطيسية لم تعيد ترتيب الجغرافيا التجارية للمناطق الحضرية فحسب ، بل أعادت الحياة الاجتماعية بأكملها إلى الضواحي . فقد أصبحت مراكز التسوق أشهر أماكن تجمع للمراهقين في الضواحي ، ويستخدمها كبار للتنزه ، كما يستخدم الأوروبيون القاريون مراكز مدنها في أيام الأحد وفي أمسيات الصيف . يقضي الأمريكيون الآن وقتاً أطول في مراكز التسوق أكثر من أي مكان آخر خارج منازلهم وأماكن العمل .

إمكانية الوصول وعدم المساواة الاجتماعية

تتمتع الطبقة الوسطى ومتوسطي العمر والسكان الذكور بفوائد تنقلاتهم الشخصية بشكل غير متناسب . ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، على الرغم من أن النسبة الإجمالية للمركبات الآلية إلى الأسر ارتفعت من ١,٣ إلى ٣,٠ بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٠٥ ، إلا أن الأسر الأكثر ثراءً فقط هي التي شهدت بالفعل زيادة في ملكية السيارات . كانت الأسر الأقل ثراءً ، كمجموعة ، أسوأ حالاً في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ١٩٦٠ . وبالفعل ، فقد أظهرت الدراسات الاستقصائية أنه على الرغم من ظهور "عصر السيارات" ، فإن حوالي ثلاثة من كل عشرة من سكان المناطق الحضرية يفتقر إلى الوصول الشخصي المباشر إلى سيارة . العديد من هؤلاء الأفراد من كبار السن أو الفقراء أو السود ، والكثير منهم من سكان المدينة .

كما تعاني النساء من نقص كبير في الوصول إلى السيارات ، رغم أن وحدتهن المنزلية قد تمتلك سيارة ، إلا أن استخدامها من قبل أفراد الأسرة الآخرين من المرجح أن يجعلها غير متوفرة لوقت طويل . علاوة على ذلك ، فإن الشكل الحضري الذي أحدثته السيارة - تنمية منخفضة الكثافة موزعة على مساحة واسعة - جعل من الصعب للغاية توفير أنظمة النقل العام القادرة على تلبية احتياجات نساء الضواحي والمسنين والفقراء .

والنساء معرضات بشكل خاص للقيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى المواقع . فالتغيرات في سوق العمل التي ركزت النساء في مجموعة محدودة من المهن تتفاقم بسبب التركيز المكاني للوظائف التي تهيمن عليها الإناث وقيود أدوار الجنسين في المجتمع المعاصر . حتى ربات البيوت في ضواحي الأثرياء مع إمكانية الوصول إلى سيارة محدودة في فرصهن بسبب ضيق الوقت المتاح بين "واجباتهن" الثابتة كربات منزل : تقديم وجبة الإفطار للعائلة وقيادة الأطفال إلى المدرسة ، وإعداد الغداء ، والتقاط الأطفال من المدرسة ، والسائقين بها للمشاركة الرياضية أو الاجتماعية ، وإعداد العشاء . بالإضافة إلى ذلك ، قد يتعين على ربات المنازل أن يكونن في المنزل لقبول الولادات أو الإشراف على أعمال الإصلاح أو رعاية طفل مريض . فالنساء بلا السيارات ، بالطبع ، يعانين من قيود أكبر بكثير على نوعية حياتهن .

يواجه بعض من أشد مشكلات الوصول التي تنجم عن اللامركزية في المناطق الحضرية والوالدين الوحيدين في الضواحي الذين يجب أن يكون لديهم حتماً أنماط حياة تختلف عن تلك الخاصة بالأسر ذات الوالدين . فلديهم مرونة أقل بكثير في العمل وفي الترفيه ، على سبيل المثال ، الاضطرار إلى ربط أنشطتهم بالجدول الزمنية لأطفالهم . وقد يجد الآباء الذين لديهم أطفال في سن المدرسة عملاً بدوام كامل مستحيلًا دون مرافق رعاية ما بعد المدرسة واثناء العطلات ، بينما يعتمد أطفال ما قبل المدرسة على مرحلة ما قبل المدرسة من مرافق ودور الحضانة اليوم . في كلتا الحالتين ، يكون قرب الأقارب والأصدقاء أمرًا بالغ الأهمية . يعد الافتتاح المتأخر للمؤسسات التجارية وغيرها أمرًا حيويًا أيضًا إذا أراد أحد الوالدين تضمين زيارات إلى المتاجر والبنوك والمكاتب والمكاتب في نمط نشاطه الأسبوعي .

مأزق النساء في الضواحي ليس مجرد نتيجة للامركزية الحضرية . بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة كاملة من الاتجاهات . تقاطع الاتجاهات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية ، على سبيل المثال ، يخصص للمرأة دوراً محورياً في أنماط حياة الضواحي الموجهة نحو الاستهلاك والتي تهيمن على منطقتي التمدن المعاصر . باختصار ، إن النساء محاصرات اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً إيكولوجياً . وفي الوقت نفسه ، تطورت بيئة الضواحي بطرق تعزز عدم المساواة بين الجنسين ، مما يسهم ، في جملة أمور ، في الضغط العاطفي وتآكل "المجتمع" .

إعادة التطوير والتجديد

أحد الجوانب والأطول عمراً لإعادة الهيكلة الحضرية هو إعادة التطوير العمراني وتجديد البيئات الداخلية البالية في المدينة القديمة . في إزالة المصانع الأكثر فاعلية وأسوأ الأحياء الفقيرة من مراكز المدن ، ساهم التجديد الحضري بلا شك ليس فقط في التجديد الاقتصادي لها ولكن أيضاً في الصالح العام من حيث الجودة البيئية والصحة العامة . لكن في إعادة إسكان سكان

مناطق التطهير واستبدال البيئة المبنية ، تمكن المخططون من رئاسة بعض الكوارث المذهلة. التهمة الرئيسية ضد المخططين في هذا السياق هي تفكيك مجتمعات بأكملها ، وتشتيت أعضائها في جميع أنحاء المدينة لإفساح المجال للمساكن الفاخرة ، والتطورات المكتبية (بما في ذلك ، في كثير من الحالات ، أماكن إقامة جديدة للبيروقراطية الحضرية) ، ومناطق التسوق ، مراكز المؤتمرات والمكتبات . الشحنة الثانوية - أفة الحضرية - ينبع من التناقض بين طموحات المخططين وما الذي يمكن تحقيقه بالفعل في مستقبل معقول . خلال الفترة الفاصلة ، يُسمح للأحياء المجردة للتجديد بالانزلاق في دوامة اجتماعية واقتصادية . لا المالك سوف يصلح المنزل المدان إذا كان بإمكانه مساعدته ؛ ولا المستأجرين يستطيعون تحمل الخروج . أصحاب المتاجر سوف يغلقون وينجرفون بعيدا ؛ ومجلس المدينة ، في انتظار شامل لعملية إعادة التطوير ، وفي الوقت نفسه تأجيل أي عملية "غير ضرورية" تتطلب الإنفاق على الصيانة . ولهذا تنهار المدارس والمباني العامة والطرق والمساحات المفتوحة ، مما يلائم حالة السكان الفقراء والمسنين الباقين .

هذا التقصير و الإهمال كان واسع النطاق في العديد من المدن . بالاقتران مع الهدم الفعلي للممتلكات المدانة ، كانت النتيجة هي هدم مساحات واسعة وتشريد الآلاف من العائلات . علاوة على ذلك ، فقد تفاقمت المشكلة بما أنه تم تطهير أسوأ أجزاء من مخزون الإسكان في المدن ، فقد استمر الهجوم البيروقراطي في إدانة الإسكان الذي كان سليماً نسبياً ، مما أدى إلى إخلاء الأحياء الفقيرة من أداة مفيدة الى أداة فظة إلى طاغية بيروقراطية .

مشاكل التخطيط: التجربة البريطانية

من خلال إزالة هيكل الدعم الاجتماعي والعاطفي الذي يوفره الحي السكني ، وإجبار الناس على إعادة بناء حياتهم بشكل منفصل وسط الغرباء في أماكن أخرى ، فإن إزالة الأحياء الفقيرة غالباً ما تفرض تكلفة نفسية خطيرة على المستفيدين المقترضين . في الوقت نفسه ، يواجه الأشخاص الذين يتم ترحيلهم عادة زيادة حادة في الإيجارات بسبب حركتهم القسرية "الترف" . ففي بريطانيا ، تم إعادة تسكين معظم عائلات إزالة الأحياء الفقيرة في القطاع العام ، ولكن هذا جلب أيضاً بعض العيوب التي تفوق ، بالنسبة لبعض الأسر ، عوامل الجذب في أماكن إقامة أكثر حداثة في الإيجارات المدعومة .

تواجه أسر تطهير الأحياء الفقيرة تقلبات بيروقراطية الإسكان التي تميل لمسؤولياتها على نطاق و حجمها إلى جعلها غير حساسة لاحتياجاتهم . نظراً لأنهم "سكان الأحياء الفقيرة" ، فمن المحتمل أن تكون أماكن الإقامة الجديدة التي يتم تقديمها لهم في مساكن عامة منخفضة المستوى . حتى عرض الإقامة في بيوت جديدة أو شقق شاهقة قد يقارن بشكل غير ملائم بالبيئة التي تم تجربتها واختبارها في أحياء المدينة القديمة . وقد تبدو المساحات المفتوحة ومسارات المشاة والمراكز المجتمعية التي يعدها المخططون من المزايا الرئيسية ذات أهمية بسيطة لمستخدميهم ؛ في حين أن بعض هذه "المرافق" تعمل فقط ككفاح محورية للتخريب ، مما يفسد الجو الاجتماعي بأكمله .

علاوة على ذلك ، نظراً لأن معظم التخطيط السكني الجديد قد استرشد بهدف تعزيز مشاعر "المجتمع" ، يمكن أن تتسبب المشاكل ذات الطبيعة المختلفة بسبب انعدام الخصوصية في العقارات الجديدة . الشقق والعقارات تميل إلى أن تكون أسوأ في هذا الصدد ، منذ ذلك الحين السلام المشتركة والمساعد والوصول إلى مكتب يعني أن التفاعل مع الجيران عبر الأجيال أمر لا مفر منه .

من ناحية أخرى ، فإن البيئة المخططة والمنظمة للمدن الجديدة والعقارات الجديدة لديها القليل من ثراء الفرص المرتبطة بالأحياء القديمة . أخيراً ، تجدر الإشارة إلى أنه لا ينتقل كل شخص من مناطق التطهير إلى أماكن إقامة سليمة ، ناهيك عن سكن مرض أو مرغوب فيه . كان هذا هو الحال بشكل أساسي مع الأقليات العرقية التي ، بسبب مزيج من القيود الاقتصادية والتمييز العنصري ، اضطرت إلى مضاعفة معاناتها في الأحياء اليهودية الأخرى .

المستفيدون الرئيسيون من التجديد الحضري هم النخب السياسية والاقتصادية السائدة في المدينة . يستفيد الأول من وجود قاعدة ضريبية أكثر ربحية لتمويل الخدمات العامة ، وكذلك مشاعر الفخر المدني الناتجة عن إعادة التطوير ومخططات ورموز القوة التي يمثلونها . أحد الأمثلة الموثقة جيداً على ذلك هو نيوكاسل أبون تاين ، حيث تم استبدال مشهد فريد من نوعه على الطراز الفيكتوري ، فضلاً عن السكن الأقل جاذبية في الشوارع المدرجات قبالة طريق سكوتسود ، بمركز مدينة حصل على لقب زعيم المجلس "رجل العام" من مجلة Architect's Journal وقاد ساسة المدينة بفخر إلى التفاخر بالمدينة باسم "برازيليا الشمال" .

وفي الوقت نفسه ، تستفيد نخبة رجال الأعمال المهيمنة على الكثير من الطرق الملموسة . فإعادة تطوير مركز بريثيثيتي قد خدمت لصالح رأس المال الاحتكاري من قبل القضاء على صغار تجار التجزئة ، وبالتالي إعطاء المتاجر الكبيرة والسوبر ماركت الكبيرة السوق التي يحتاجون إليها . ولكن المطورين المضاربين للممتلكات هم الذين يخدم مصالحهم التجديد الحضري بشكل أفضل . وذلك من خلال الحصول على المواقع التي تم تطهيرها على نفقة عامة ، ثم تشجيعهم من قبل المخططين لتطويرها للاستخدامات "العلوية" - المكاتب والفنادق ومراكز المؤتمرات ومراكز التسوق . كانت هذه التطورات مريحة للغاية ، وبالتالي ليس من المستغرب أن نجد ، في العديد من المدن ، أن المطورين "عملوا" نظام تخطيط من أجل الحصول على أرباح أكبر من أي وقت مضى .

وإعادة هيكلة قطاع الخدمات بالتوازي مع إعادة هيكلة وإعادة تنظيم الإنتاج الصناعي الذي حول القاعدة الاقتصادية للمدن في كل مكان ، كان هناك بعض التغييرات المترابطة في هيكل نظم الرعاية الوطنية والمحلية التي أدت إلى تغييرات كبيرة في جغرافية تقديم الخدمات الحضرية . أدى مزيج من الركود الاقتصادي وعولمة التصنيع والخدمات المالية والتجارية إلى التراجع عن توفير خدمات الرعاية العامة ، وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص ، والتركيز على تراكم منحى الخدمات التي تمكن المدن من المنافسة بشكل أكثر فعالية ضمن نظام حضري دولي . فكان هناك قدراً كبيراً من الاستبدال بين أشكال مختلفة من تقديم الخدمات (أي المحلية أو التطوعية أو التجارية أو التجارية المدعومة أو المجتمعية أو المدينة ، القائمة على الدولة ، وما إلى ذلك) ، والتي أسفرت بدورها ليس فقط عن أنماط جديدة من تقديم الخدمات وإمكانية الوصول النسبية ولكن أيضاً ، في بعض الحالات ، إلى ظواهر اجتماعية مكانية جديدة . ولعل المثال الأكثر شهرة لإعادة هيكلة القطاع العام على الشكل الحضري هو الطريقة التي ساهمت بها إزالة المؤسسات عن خدمات الصحة العقلية في التشرذم الحضري . ينطوي إلغاء المؤسسات على إغلاق المؤسسات الكبيرة التي تقدم رعاية طويلة الأجل للمجموعات المحتاجة - مثل المرضى العقليين ، وذوي الصعوبات التعليمية ، والمسنين أو المعوقين بشدة - وتطوير مجموعة متنوعة من أشكال الرعاية المجتمعية . وتشمل الأخيرة مرافق أصغر مصممة لهذا الغرض أو يمكن أن تشمل الرعاية داخل الأسر الخاصة من قبل العائلات أو الأصدقاء التي تستكملها فرق من المهنيين المجتمعيين مثل الممرضات في المنازل والأطباء والعاملين الاجتماعيين ومسؤولي المراقبة .

تم تطبيق إزالة المؤسسات لأسباب إنسانية وتقديمية في محاولة للتغلب على وصمة العار والظروف السيئة المرتبطة بالعديد من المؤسسات الكبيرة . ومع ذلك ، في عصر التقلص المالي ، كانت السياسة غالباً ما ينظر إليها على أنها وسيلة لتوفير المال . ونتيجة لذلك ، تم إغلاق المؤسسات الكبيرة بسرعة كبيرة دون تطور كافٍ للمرافق المجتمعية . واستندت السياسة أيضاً المعروفة باسم إعادة التوطين ، في حالة العديد من خدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى ، فإن الأكثر فقراً في المجتمع هم الأكثر تضرراً من قيود الإنفاق . والسبب في ذلك هو أن الجماعات المهمشة غالباً ما تفتقر إلى السلطة السياسية وبالتالي فهي أهداف أسهل لتخفيض النفقات مقارنة بخدمات مثل المعاشات التقاعدية التي تؤثر على نسبة أكبر من السكان . إحدى المجموعات التي

شهدت تخفيضات في الإنفاق في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة كانت الأمهات الوحيدات بدون الوالد .

في الواقع ، يبدو من الواضح أن النساء بشكل عام قد تأثرن بشكل غير متناسب بالتخفيضات في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية . أسباب ذلك ذات شقين : أولاً ، المرأة هي المستفيدة الرئيسية ومن مستخدمي العديد من خدمات الرعاية الاجتماعية ؛ وثانياً ، تشكل النساء الجزء الأكبر من العاملين في الخدمات التي تم قطعها .

الخصخصة

الخصخصة هي شكل هام آخر من أشكال إعادة هيكلة القطاع العام . يتضمن ذلك مجموعة معقدة من العمليات ، على سبيل المثال ، كان أحد أهم مظاهر مبيعات الأصول في المملكة المتحدة هو بيع مساكن السلطة المحلية . يمكن أن تأخذ الخصخصة أيضاً شكل مهام التعاقد - منح المهام التي كانت يقوم بها في السابق القطاع العام لمنظمات القطاع الخاص . في كثير من الأحيان يتم منح هذه العقود على أساس العطاءات السرية المعروفة باسم المناقصة التنافسية . في هذه الحالة ، لا يزال التمويل من قبل القطاع العام وفقاً لمعايير غير السوقية ، لكن يتم توفيره بواسطة القطاع الخاص . يتمثل الشكل النهائي للخصخصة في استمرار إدارة المؤسسة من قبل القطاع العام ولكن عليها أن تعمل وفقاً لمعايير تجارية أو قائمة على السوق - وهي عملية تعرف باسم التسويق التجاري . فعلى افتراض أن هناك احتياطياً كبيراً من المتطوعين (عادةً من النساء) ممن كانوا مستعدين لرعاية الذين تم إطلاق سراحهم من المؤسسات الكبيرة - وهو افتراض كان غالباً ما يكون مخطئاً ، أولئك الذين ليس لديهم دعم عائلي قد ينتهي بهم المطاف في سكن مستأجر ونظراً لأن هذا يميل إلى التواجد في المناطق الداخلية للمدينة ، فإن هذه التجمعات تجمع أكبر عدد من المرضى النفسيين السابقين .

النتائج الأكثر تطرفاً لإلغاء المؤسسات موجودة في كاليفورنيا ، فقد أدى الإغلاق السريع لمستشفيات الأمراض النفسية في الولاية إلى إنشاء غيتوات تعتمد على الخدمة (وتسمى أيضاً "جدران اللجوء") . أصبح المرضى الداخليين السابقين يقتصر على الأحياء الفقيرة ذات النوعية الجيدة حيث أن تشريعات تقسيم المناطق قد أبقَت المرافق المجتمعية خارج المناطق الأكثر ثراءً . لقد تم تطوير الخدمات المجتمعية الهادفة للربح ، لكن بعضها الآن كبيراً نسبياً مع أكثر من مائة شاغل و بدأت في إنتاج بعض الميزات المؤسسية للمستشفيات العقلية القديمة . وقد ساعد التخفيض المالي في تفاقم مشاكل الأشخاص المصابين بأمراض عقلية عن طريق تقييد الأموال المخصصة لأشكال الرعاية المجتمعية . بالإضافة إلى ذلك ، التحسين العمراني والتجديد الحضري أديا في بعض مناطق المدينة الداخلية إلى فرض قيود على هذه المرافق المجتمعية . وكانت النتيجة زيادة التشرذم ، حيث ينام الناس في الشوارع في "مدن من الورق المقوى" . في بعض الأحيان ، تحولت العجلة إلى دائرة كاملة مع مرض عقلي أو طبيب نفسي سابق المرضى الذين ينتهي بهم المطاف في المستشفى أو السجن - عملية لإعادة المؤسسات .

يعد إلغاء المؤسسات مثلاً على أحد أكثر ردود فعل الحكومات شيوعاً للضغوط المالية - للحد من أنواع مختلفة من خدمات الرعاية الاجتماعية . ففي بعض الحالات ، مثل إسكان القطاع العام في المملكة المتحدة ، تعني التخفيضات أن هذا لم يعد متاحاً كمرافق مشترك لسكان الحضر ولكن تم تقييده على أفقر الناس في المجتمع - وهي سياسة سحب المزايا من الأطفال الذين يعانون من الغياب غير المبرر من المدرسة " تعلم " ؛ حرمان الوالدين المراهقين من استحقاقات الذين لا يحصلون على شهادة الدراسة الثانوية أو المسجلين فيها ؛ تقديم إعفاءات ضريبية لأصحاب العمل والإعانات لتوظيف متلقي الرعاية الاجتماعية .

وعلى الرغم من أن أسلوب العمل يعد ابتكاراً أمريكياً ، إلا أنه انتشر بأشكال مختلفة في جميع أنحاء العالم الغربي . فأصبحت الرفاهية أقل استحقاقاً والتزاماً متبادلاً . ويتم تقديم مطالبات كثيرة بخصوص العمل : فهي تزيد من مهارات القوى العاملة ؛ أنه لا يشجع التبعية ؛ أنه يقلل من

البطالة . أنه يشجع أصحاب العمل على خلق وظائف جديدة ؛ أنه يقلل من تكاليف الرعاية الاجتماعية ؛ وأنه أكثر عدلاً من حيث أنه يضمن أن الحقوق تقابلها التزامات .
 إن العديد من هذه الطموحات لم تتحقق . تستند Workfare إلى افتراضين رئيسيين ومعييين بشدة . أولاً ، يفترض أن الكثيرين لا يريدون العمل أو على الأقل لديهم قواعد سلوكية لا تفضي إلى التوظيف . وبالتالي ، يُفترض أنهم قد هُزموا أو لم ينظموا بشكل كاف لإجراء بحث وظيفي فعال . بمعنى آخر ، إنه تفسير "جانب العرض" (أي التركيز على خصائص القوى العاملة ، بدلاً من شرح "جانب الطلب" استناداً إلى خصائص سوق العمل) . هذا يؤدي إلى الافتراض الثاني - أن هناك وظائف كافية متاحة . في الواقع ، كما هو متوقع ، فإن المناطق ذات أعلى مستويات البطالة لديها أقل عدداً من فرص العمل .

الاستقطاب الاجتماعي

الاستقطاب الاجتماعي والفصل المكاني للفقراء هو بالطبع موضوع جيد في جغرافية الحضر الاجتماعية . ومع ذلك ، فمن الواضح أن إعادة الهيكلة الاقتصادية والاستقطاب الاجتماعي ، جنباً إلى جنب مع التغيرات الاجتماعية والديمقراطية ، قد زادا من حدة الأزمة الاقتصادية وعدم المساواة على طول الانقسامات الطبقيّة والعرقية . وبعبارة أخرى ، يمثل "الفقراء الجدد" مكوناً مميزاً لجغرافية الحضر الجديدة التي تم إنتاجها عن طريق إعادة الهيكلة . أكثر ما يلفت النظر بين المظاهر العمرانية المستقطبة للمدن المعاصرة هي "الغيتوات المتأثرة" ، وتركيزات معزولة مكانياً للفقراء جدا ، التعاقد التدريجي والتسويق هي أمثلة على العمليات المصممة لجعل خدمات القطاع العام موجهة لمعايير الكفاءة من حيث التكلفة والمرونة من الحاجة أو الإنصاف . تماماً مثل إعادة هيكلة خدمات القطاع الخاص استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة ، وتغيير التكنولوجيات والاستراتيجيات الإدارية الجديدة ، وكذلك إعادة هيكلة خدمات القطاع العام . لقد تم طبع مجموعة واسعة من التغيير على جغرافية الخدمات العامة ، بما في ذلك التقديم الجزئي للذات ، والتكثيف ، والرسملة ، والترشيد ، والتعاقد من الباطن ، واستبدال الموظفين الباهظين بأرخص الموظفين ، والمركزية ، والتجسيد ، التدجين والانتقال المكاني . إن أنماط الفائزين والخاسرين من إعادة هيكلة القطاع العام هذه معقدة ، لكن هناك أدلة متزايدة على أن أكثر المجموعات ضعفاً وتهميشاً وفقراً هي التي عانى معظمها من إعادة هيكلة القطاع العام .

برامج التشغيل الحكومية المؤقتة جانب آخر مهم لإعادة هيكلة القطاع العام في السنوات الأخيرة هو ما أصبح يعرف باسم workfare . تم عد هذه السياسة في الأصل لجعل الأشخاص العاطلين عن العمل يعملون من أجل الحصول على مزاياهم (أي العمل "الرعاية الاجتماعية") - ما يسمى بـ "الصعب" أو "الجيل الأول" من أشكال العمل (المعروف أيضاً باسم "الكسب") . ومع ذلك ، يتم استخدام مصطلح workfare الآن بشكل عام للإشارة إلى ما يسمى بـ "soft" أو "الجيل الثاني" من العمل - أن دعم الدخل لمتلقي الرعاية الاجتماعية مشروط بمشاركتهم في مجموعة من الأنشطة المصممة لزيادة عددهم عند التوظيف . يمكن أن تشمل هذه الخيارات: خطط العمل المدعومة ، التعليم ، برامج التدريب ، مبادرات البحث عن عمل الخاضعة للإشراف أو العمل المجتمعي . كما يستخدم Workfare بشكل عام بمعنى بالإشارة إلى سياسات جديدة تهدف إلى تنظيم سلوك طالبي الرعاية الاجتماعية . ويشمل ذلك الأنواع التالية من التدابير:

- سحب المزايا أو فرض خدمة المجتمع الإلزامية على أولئك الذين لا يجدون عملاً أو تدريباً خلال فترة زمنية محددة ؛
- تخفيض الفوائد والبدلات ؛
- تشديد تدابير مكافحة الغش ؛
- حرمان الأطفال المولودين من أمهات يتلقين المساعدات بالفعل من المزايا ؛
- عادة (وإن لم يكن دائماً) الأقليات العرقية التي استنزفت من قادة المجتمع ودور إيجابي

والنماذج والتي يهيمن عليها عدداً الأمهات الصغيرات غير المتزوجات وأطفالهن . أقل وضوحاً ، ولكن أكثر استبعاداً بشكل حاسم ، هي "المظاهر العمرانية لليأس" التي يسكنها المشردون: المساحات الصغيرة التي تتراوح ما بين حدائق الجاكيث والأزقة المجهولة إلى الملاجئ وبيوت الشباب . هذه الظواهر تثير مجموعة واسعة من المفاهيمية ، القضايا النظرية والعملية . فعلى الرغم من أنه خارج عن نطاق سعينا لمتابعتها جميعاً ، إلا أن هناك مسألة واحدة يجب طرحها هنا وهي قضية السببية في الحرمان المتأصل في الاستقطاب الاجتماعي . ستة تفسيرات رئيسية للحرمان ، تتراوح من مفهوم "ثقافة الفقر" - الذي يعد الحرمان الحضري كحالة مرضية - إلى مفهوم "الطبقة الدنيا" من الأسر التي أصبحت منفصلة عن سوق العمل الرسمي .

يُنظر إلى فكرة ثقافة الفقر على أنها تكيف ورد فعل للفقراء على حد سواء لوضعهم الهامشي في المجتمع ، وهو ما يمثل محاولة للتغلب على مشاعر العجز واليأس التي تتطور من إدراك عدم إمكانية تحقيق النجاح داخل النظام الرأسمالي . باختصار ، يؤدي ذلك إلى حلقة مفرغة من عدم وجود فرصة ونقص في الطموح . ومع ذلك ، هناك مجالاً كبيراً للنقاش حول ما إذا كانت الثقافة لها تأثير أكثر من كونها سبباً للفقر ، وما إذا كانت القيم والطموحات والسمات الثقافية للفقراء في المدن الغربية تختلف حقاً عن تلك الموجودة في بقية العالم للمجتمع .

تهتم فكرة الحرمان المنقول بالفعل بشرح سبب استمرار مشاكل الحرمان على الرغم من الفترات الطويلة من العمالة الكاملة وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية المحسنة . وفقاً لهذا النموذج ، تكمن الإجابة في العملية الدورية لنقل الخلل الاجتماعي من جيل إلى آخر . وبالتالي ، في حين أنه من المسلم به أن الأجور المتدنية والسكن الضعيف وقلة الفرص أمران مهمان ، والتركيز على أوجه القصور في الخلفية المنزل وتربية الأطفال . تشترك فكرة القصور المؤسسي في بعض الأفكار المشتركة مع مدرسة الفكر الإداري ، نظراً لأن سلوك البيروقراطيين يُعطى دوراً رئيسياً في شرح استمرار الحرمان . ومع ذلك ، ليس دور البيروقراطيين الذي يتم التأكيد عليه كونه الهيكل الإداري الذي يعملون ضمنه هو دور "حراسة البوابات" . وبالتالي ، يُقال إن صياغة السياسة العامة في الإدارات المنفصلة المعنية بالإسكان ، والتعليم ، والرعاية الاجتماعية ، والتخطيط ، وما إلى ذلك ، غير فعالة حتماً في التعامل مع مشاكل الحرمان المتشابكة . علاوة على ذلك ، فعلى سبيل المثال ، أحياء المدينة الداخلية من حي برونكس ، حيث أصبحت الأحياء الموروثة والمتهالكة تمثل أوضاعاً "محترقة" حيث عزز التفكك الاجتماعي مستويات عالية للغاية من الفقر والإدمان على المواد المخدرة ، وفيات عنيفة ، وأطفال منخفضو وزن الولادة ، ووفيات بسبب فيروس نقص المناعة البشرية . مزيج من مسببات الأمراض هذه مع استمرار التمييز والسياسة العنصرية الجديدة بدأت تتسبب في التمرد ، كما يتضح من أعمال الشغب . وبالتالي ندخل جولة جديدة من الديالكتيك الاجتماعي المكاني ، مع أحداث مثل أحداث شغب لوس أنجلوس في أبريل ١٩٩٢ ، والتي تسببت في ٥٢ حالة وفاة وما بين ٧٨٥ مليون دولار ومليار دولار من الأضرار في الممتلكات (أوليفر وآخرون ، ١٩٩٣) ، مما أدى إلى "تصلب" واسع النطاق من البيئة المبنية ، مع العمارة "الحصن" و "القبو" ، وفقدان المساحات الحضرية العامة ، و "عسكرة" السيطرة الاجتماعية ، والمراقبة المكثفة ، والشوارع ذات البوابات ، وقوات الأمن الخاصة ، والفصل الاجتماعي المكاني المكثف (ديفيس ، ١٩٩٢) .

وكانت استجابات الاقتصاد الحضري غير الرسمي للاستقطاب الاجتماعي هي عدم تسجيل النشاط الاقتصادي - إنشاء اقتصاد "غير رسمي" (المعروف أيضاً باسم الاقتصاد "الخفي") . في بعض الأحيان ، لا يتم إنشاء سجل رسمي لأن النشاط غير قانوني ، مثل الرشوة أو الدعارة أو الاتجار بالمخدرات ، بينما في حالات أخرى قد يكون النشاط قانونياً تماماً ولكن لا يتم تسجيله للتهرب من دفع الضرائب أو لتفادي انسحاب فوائد الدولة . وغالباً ما تحدث هذه التبادلات غير المسجلة بين الأشخاص الذين هم غرباء ولكن أيضاً بين الجيران والأصدقاء و الأقارب الذين يعرفون بعضهم البعض . وهناك تعقيد آخر هو أنه في بعض الأحيان قد تنطوي هذه التبادلات على سلع أو خدمات بدلاً من المال . لأن النشاط هو بحكم التعريف ، لا يُعرف سوى القليل جداً

عن الاقتصاد غير الرسمي مقارنة بالجوانب الأخرى للحياة في المدينة . فعلى سبيل المثال ، غالبًا ما يكون الاقتصاد الخفي مرادفًا للاقتصاد على الهامش الاقتصادي للمجتمع ، ومع ذلك فهناك قدرًا كبيرًا من النشاط غير الرسمي "ذو الياقات البيضاء" الذي يحظى باهتمام أقل .

هناك افتراض شائع بأن الاقتصاد الخفي أخذ في الازدياد في المدن الغربية المتقدمة ، لكن من الصعب إثبات ذلك بشكل قاطع (بعض التقديرات المذهلة تضع الاقتصاد الكلي المبني حول الهياكل التنظيمية عرضة للإدارات المشتركة بين إدارات الخصومات وصراعات السلطة التي يمكن أن تقلل فقط من فعاليتها الشاملة . يمكن استيعاب فكرة سوء توزيع الفرص والموارد ضمن النظرية السياسية التعددية ، مع اعتبار الحرمان كنتيجة لفشل المشاركة وتمثيل مصالح معينة في العملية السياسية . تضع فكرة اللامساواة الهيكلية مشاكل الحرمان على أنها نتائج حتمية للنظام الاقتصادي الأساسي والتغيرات الهيكلية في أسواق العمل ، وما إلى ذلك والمرتبطة بإعادة الهيكلة الشاملة للاقتصاد والبيئة المبنية . فكرة الطبقة الدنيا تقتض من العديد من هذه المنظورات ، مع التركيز على الآثار الاقتصادية لإعادة الهيكلة والتغيير الاجتماعي المكاني في عزل الأقليات العرقية ، ليس فقط عن التيار الاقتصادي الرئيسي ولكن أيضًا عن القيم الاجتماعية والأنماط السلوكية لبقية المجتمع . إن وجود أعدادا كبيرة من مجموعات الأقليات ذات الروابط الضعيفة فقط تُعزى القوى العاملة الرسمية إلى حد كبير إلى عدم التطابق المكاني بين الأفراد والوظائف التي اشتدت حيث تم نقل العديد من الوظائف ذات المهارات المنخفضة الموجودة تقليديًا في المناطق الداخلية بالمدينة ، ل يتم استبدالها بشكل أساسي بوظائف تتطلب مهارات أعلى . يعزى تطوير السياق المميز للقيم والمواقف إلى حد كبير إلى تأنيث الفقر الناتج عن زيادة الأمهات غير المتزوجات في سن المراهقة (وهي في حد ذاتها نتاج لمجموعة من الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية) ، بالإضافة إلى تعمير الأسر الأكثر ثراءً والأكثر مهارة . ومع ذلك فقد ثبت أنه من الصعب تحديد طبيعة الروابط بين أسواق العمل والفقر والهجرة وهيكل الأسرة والعرق والجنس والمواقف والسلوك ؛ في حين تم انتقاد مصطلح "الطبقة الدنيا" نفسها بسبب الطريقة التي استخدمت كتحقير للفقراء "غير المستحقين" من قبل بعض المعلقين .

كل هذا يتركنا إلى حد ما دون إطار توضيحي واضح وشامل للحرمان والاستقطاب الاجتماعي . غير أن الأمر الواضح هو أن درجة الاستقطاب الاجتماعي المكاني في المدن المعاصرة جلبت بعدًا مقلقًا للواقع الاجتماعي الحضري . إن أعمال الشغب والاضطراب المدني والاضطرابات الاجتماعية والفوضى الاجتماعية ليست جديدة بأي حال من الأحوال على المدن ، لكنها تبدو كأنها قد تطورت إلى مستويات غير مسبوقة . على الرغم من أنه من الواضح أن هذا موضوع صعب البحث فيه ، إلا أننا لا نجد دليلًا واضحًا على العلوم الاجتماعية لهذا الافتراض "المنطقي" . في الواقع ، يبدو أن العاملين الرسميين هم الأكثر عرضة للانخراط في نشاط اقتصادي غير رسمي . السبب في ذلك يصبح "واضحًا" مع قليل من التفكير ؛ لبدء النشاط الاقتصادي والحفاظ عليه ، حتى من النوع غير المسجل ، يأخذ مواردًا مثل تجارة المخدرات بقيمة ٣٠٠ مليار دولار بأسعار عام ٢٠٠٠ - أي ما يعادل تقريبًا حجم الاقتصاد النفطي). الافتراض الشائع الآخر (الذي قد يسميه المرء أيضًا التحيز) هو أن الاقتصاد الخفي قد زاد بسبب نمو بطالة الذكور طويلة الأجل في المدن الغربية . وبالتالي ، يُزعم أن الأشخاص العاطلين عن العمل "يتدققون" من خلال نشاطهم في الاقتصاد غير الرسمي . مع دخل متواضع نسبيًا قد لا تكون سيئة للغاية مقارنة ، على سبيل المثال ، الأسر ذات الدخل المرتفع ، واثنين من المهنيين ، لأن السابق لا يضطر لشراء خدمات مثل رعاية الطفل ، وصيانة المنزل ، وخدمة السيارات ، والبستنة وهلم جرا .

قدم باهل أدلة دراسة حالة مقنعة لنظرياته ولكن ثبت أنه من الصعب تمديد هذه الأفكار على نطاق أوسع في جميع أنحاء المملكة المتحدة ككل بسبب المطالب الشديدة التي تطرحها أطروحاته على البيانات التجريبية . وقد قيل إن تزايد إعادة تأهيل الخدمات العامة وتسويقها وخصخصتها قد شجع أيضًا على توفير الذات على المستوى المحلي ، حيث تضطر الأسر إلى

أن تصبح أكثر اعتماداً على الذات والمال والمعرفة والمعدات والاتصالات الشخصية . هذه هي الأشياء التي يميل إليها الموظفون بكثرة ولكن غالباً ما ينقصها العاطلون عن العمل . هناك مسألة ذات صلة هي قضية الاقتصاد المحلي ، العمل الذي يتم داخل الأسر المعيشية . جادل Pahl (1984)) أنه من أجل فهم الاستقطاب الاجتماعي ، من المهم مراعاة العمل غير الرسمي في المنزل وحوله ، مثل التنظيف والديكور والتحسينات المنزلية (تسمى "توفير الذات") ، وكذلك العمل المدفوع الأجر في الاقتصاد الرسمي . ادعى Pahl أن غالبية الأسر في المملكة المتحدة تمكنت من التخفيف من وضع التدهور في سوق العمل الرسمي من خلال العمل غير الرسمي والتوفير الذاتي . بالإضافة إلى ذلك ، تقدم الأسر الخدمات لأنفسهم . مرة أخرى، هذه هي النظرية التي تتطلب المزيد من البحث.

الاستدامة الاجتماعية - الحضرية

قضية رئيسية أخيرة تدعم استدامة جغرافية الحضر الاجتماعية . منذ إنشاء المدن الكبيرة ومع ظهور الرأسمالية الصناعية ، كانت هناك مخاوف خطيرة حول العواقب البيئية للتحضر . ومع ذلك ، وفي أوائل القرن الحادي والعشرين اتخذت هذه المخاوف أبعاداً إضافية . إن المشاكل أكثر حدة في العالم النامي بمعدلات التحضر السريعة للغاية والفقر الشديد في كثير من الأحيان . ومع ذلك ، فإن معظم موارد الأرض يستهلكها سكان المدن في العالم المتقدم حيث توجد أيضاً العديد من مشاكل النفايات والتلوث والاضواء والازدحام المروري . رداً على ذلك ، شهدنا تطويراً للعديد من الحركات البيئية والأحزاب السياسية الخضراء . كان للكتاب مثل أولريش بيك (١٩٩٢) تأثيراً رئيسياً أيضاً ؛ لقد جادل بأننا دخلنا عصر "مجتمع المخاطر" الذي توجد فيه تقنيات مثل الطاقة النووية والهندسة الوراثية التي تشكل مخاطر أكبر بكثير مما كانت عليه في الماضي .

ضمن هذا المناخ الاجتماعي الواسع ، يمكن التمييز بين منظورين رئيسيين حول القضايا البيئية : أولاً ، هناك المفهوم السائد ، النهج التقني (أحياناً ما يسمى أيضاً نهج التحديث البيئي). هذا النهج هو بناءً على افتراض أنه ينبغي معالجة المشكلات البيئية دون الإخلال بالإطار الاقتصادي الرأسمالي الواسع الذي يوجه التنمية العالمية حالياً . لذلك يشدد هذا النهج على قدرة المؤسسات الحالية على التكيف مع قضايا البيئة و قدرة العلم والتكنولوجيا الحديثة لمواجهة هذه التحديات . ويؤكد أن النمو الاقتصادي هو مفتاح تحسين رفاهية المواطنين ، ويجب أن يكون هذا مدفوعاً في المقام الأول بقوى السوق ، التي تنظم لصالح البيئة .

وعلى عكس مقاربة المركز التكنولوجي ، هناك أنواعاً مختلفة من مقاربات مركزية البيئة التي يوحدتها الاعتقاد بأن المشاكل البيئية لا يمكن معالجتها إلا عن طريق تغيير النظام الرأسمالي واعتماده الثابت على النمو الاقتصادي والاستهلاك . بالإضافة إلى ذلك ، يميل الوسطاء البيئيون إلى رؤية مؤسسات الدولة الحالية تعمل لصالح الشركات الكبرى وبالتالي فهي غير قادرة على كبح جماح هذه القوى . غالباً ما يُرى الحل في الوحدات السياسية الأصغر اللامركزية التي تعتمد على الذات والتي يمكن أن توجد فيها ديمقراطية تشاركية أكبر . ومع ذلك ، يجادل البعض بأن هناك حاجة إلى أشكال شاملة للحكم لتنسيق الإجراءات المحلية لتلبية الاحتياجات البيئية .

يجادل ديفيد هارفي من منظور جذري بأنه : يجب على حركة العدالة البيئية أن تجعل خطاب التحديث البيئي نفسه متطرفاً . وهذا يتطلب مواجهة العمليات الأساسية (وما يرتبط بها من هيكل السلطة ، والعلاقات الاجتماعية ، والتكوينات المؤسسية ، والخطابات وأنظمة الاعتقاد) التي تولد الظلم البيئي والاجتماعي في وقت واحد . هنا ، أعود إلى لحظة رئيسية أخرى في الحجة المتقدمة في العدالة الاجتماعية والمدينة : إنه أمر حيوي ، عند مواجهة مشكلة خطيرة ، ليس فقط محاولة حل المشكلة في حد ذاتها ولكن مواجهة و تحويل العمليات التي أدت الى هذه المشكلة في المقام الأول . إذن ، كما هو الحال الآن ، فإن المشكلة الأساسية تكمن في مشكلة

تراكم رأس المال الذي لا هوادة فيه وعدم التناسق غير العادي بين المال والسلطة السياسية المتضمنة في تلك العملية .

ترتبط قضايا المدن والاستدامة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض . إن أشكال مدن الضواحي كثيفة الاستهلاك ، والتي تعتمد على السيارات ، واللامركزية ، والتي أصبحت مهيمنة في المدن الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين ، وعلى الرغم من أنها تحظى بشعبية كبيرة لدى الكثيرين ، فإنها تبدد الموارد بوضوح . وبالتالي ، فإن البحث مستمر لإيجاد أشكالاً حضرية أكثر استدامة ، على الرغم من الاستثمارات الضخمة الحالية في الضواحي ، لا يمكن أن يكون هناك تحول فوري في تصميم المدينة (حتى لو رغبت الأغلبية في حدوث مثل هذا التحول) . تتعلق الاستدامة بالاعتماد المتبادل بين الاقتصاد والبيئة والرفاهية الاجتماعية .

إنها وجهة نظر معيارية تجمع بين الاستدامة البيئية ومفاهيم النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية . التعريف المقترح غالباً عن التنمية المستدامة من تقرير برونتلاند (اللجنة العالمية ، ١٩٨٧) ، الذي درس القضايا على المستوى الدولي ، هو أن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة . في الواقع ، هذا جزء صغير نسبياً من مفهوم الاستدامة في التقرير ، والذي يمتد إلى إحياء النمو الاقتصادي ؛ تلبية الاحتياجات الأساسية للوظائف والغذاء والطاقة والمياه والصرف الصحي ؛ ضمان التوازن بين السكان والموارد ؛ الحفاظ على قاعدة الموارد وتعزيزها ؛ إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر ؛ دمج البيئة و الاقتصاد في صنع القرار ؛ وإعادة توجيه العلاقات الاقتصادية الدولية . عندما يتعلق الأمر بالاستدامة الحضرية ، يكون الناس بشكل عام واضحين بشأن أعراض التنمية غير المستدامة : التدهور الاقتصادي الهيكلي ، التدهور البيئي ، الهجرة الخارجية ، الفصل الاجتماعي ، الاستبعاد والتهميش ، السلوك المعادي للمجتمع ، وفقدان التميز والشعور بالمكان . إن تحديد ما يمكن أن يكون مستداماً - أو قد يكون - أمراً مثيراً للمشاكل .

بالنسبة للكثيرين ، فإن بروز القضايا البيئية يعني أن فكرة الاستدامة ذاتها تنطوي على مشاعر عميقة مناهضة للحضر . وعلى الرغم من هذا التحيز ، فمن الواضح أن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للاستدامة بالغة الأهمية في المناطق الحضرية نفسها . وهي تشمل الحاجة إلى الحفاظ على الصفات الاجتماعية والثقافية المحلية - الجوار والود ، على سبيل المثال - في مواجهة التأثيرات العالمية والاعتمادية المتبادلة . وهي تشمل أيضاً جوانب من التنمية الاجتماعية التي تتعلق بحدوث الفقر وعدم المساواة ، وإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم . وأخيراً ، تشمل جوانباً من الحساسية الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تتعلق باستعداد المجتمع وقدرته على إدارة التغيير من أجل أن يكون أكثر استدامة من الناحية البيئية والعمراية وكذلك الاقتصادية .

إن التعقيدات والغموض التي تنطوي عليها أوجه الترابط بين الاقتصاد والبيئة والرفاه الاجتماعي داخل المناطق الحضرية تعني أن الموضوع يمكن أن يكون ساحقاً ، وبالنسبة للمخططين وصانعي السياسات المحليين ، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى نوع من اليأس والتعطيل . فالعثر على توازن بين الثلاثة ليس بالأمر السهل في الممارسة العملية بسبب التعارضات المختلفة المرتبطة بالعلاقات بينهم . على وجه الخصوص ، يمكن توفير عزل فكرة منفصلة عن الاستدامة الاجتماعية الحضرية التي تنطوي على مفاهيم الإنصاف والمجتمع والحضرية .

يعرف Yiftachel و Hedgcock مثل هذه الفكرة على النحو التالي : يتم تعريف الاستدامة الاجتماعية في المناطق الحضرية على أنها القدرة المستمرة للمدينة على العمل كإعداد طويل الأجل للتفاعل البشري والتواصل والتنمية الثقافية . فهي ليست بالضرورة الفرص الاقتصادية ذات الصلة لمجموعة واسعة من الناس غالباً ما تكون في صراع مع حماية البيئة . ومع ذلك ، فإن تزايد الدعوات لإيجاد حلولاً محلية للمشاكل العالمية المستعصية على ما يبدو يعني أن استدامة المدن الصغيرة يُنظر إليها على نحو متزايد على أنها مهمة ، مع إدراك المزيد والمزيد من المجتمعات لـ "الخلاصة الثلاثية" في الخانات الثلاثة . الاستدامة ليست كذلك فقط

حول الموارد ، بل ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية . ومع ذلك ، فإنه بالنسبة الى الاستدامة البيئية والاقتصادية للمدينة ، فعلى الرغم من وجود الروابط في كثير من الأحيان بين المناطق الثلاثة ، الا ان المدينة المستدامة اجتماعيا تتميز بالحيوية والتضامن والإحساس المشترك بالمكان بين سكانها . تتميز هذه المدينة بنقص الصراع العنيف أو العنف بين الجماعات ، أو الفصل المكاني الواضح ، أو عدم الاستقرار السياسي المزمين .

باختصار ، الاستدامة الاجتماعية الحضرية تتعلق بالبقاء طويل الأجل لوحدة اجتماعية حضرية قابلة للحياة . فإن عددًا من القوى - بما في ذلك عولمة الرأسمالية ، والتغير التكنولوجي السريع للغاية ، وثقافة المستهلك لما بعد الحداثة - قد أحدثت حقبة من عدم الاستقرار الاقتصادي الحاد وانعدام الأمن الاجتماعي . ويبدو أن الوظائف والمجتمعات والأسر والهويات معرضة بشكل متزايد للتهديد . جادل ريتشارد سينيت (١٩٩٤) بأن هذا الإحساس الواسع النطاق بعدم الاستقرار يعني التعلق بالمكان - سواء كان البلد أو المنطقة أو المدينة أو الحي السكني - قد زاد . وبالتالي ، فإن الارتباط بهذه المساحات يوفر شيئاً يُعتقد أنه أكثر استقراراً من عدم الأمان المرتبط بالتوظيف والسوق .

لاحظ فيذرستون ولاش أنه في هذا السياق ، قد تلعب المدن دوراً جديداً ، لأنها "توفر إمكانات لمساحة عامة مفتوحة مبنية على قيم التنوع والتحضر والتجربة" . وهكذا ، فإن فكرة Sennett عن الفضاء العام العالمي تبرز احتمال قيام الناس بتطوير أشكالاً جديدة من التواصل الاجتماعي على أساس التسامح ، إذ توجد حالياً العديد من القوى التي تؤدي إلى الإقصاء وعدم المساواة والتعصب في المدن . ومع ذلك ، فإننا نأمل بشدة أن تساعد المشكلات التي تمت مناقشتها في تعزيز المواقف والإجراءات والسياسات التي تشجع الاستدامة الاجتماعية الحضرية في المستقبل .

تسهيلات الإسكان
ساحة وقوف سيارات
مشروع إسكان عام
مجمع شقق
فنادق سكنية

تسهيلات المعالجات الصحية
مأوى الجانحين الصغار
مركز معالجة المجرمين
مشفى أمراض عقلية
مرنر رعاية عقلية
سجن
مسكن مؤقتة
مركز صحة مجتمعي
مركز معالجة المدمنين

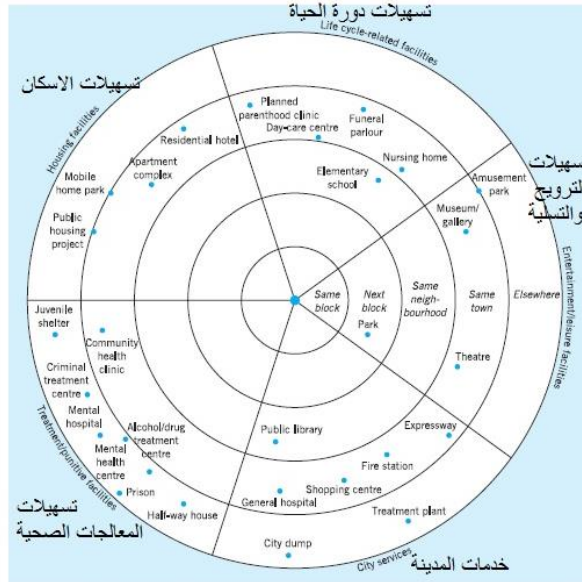


Figure 13.1 Preferred residential distance from different public facilities.
Source: Smith (1960).

المسافة المفضلة لبعده السكن عن مختلف التسهيلات العامة

تسهيلات دورة الحياة

عيادة الأسرة
عيادة رعاية يومية
مدفن
تمريض منزلي
مدرسة ابتدائية

تسهيلات الترويح والتسلية

بارك ألعاب تسلية
متحف ، كالبري
مسرح
نادي ليلي
بارك قريب
بارك محلي

خدمات المدينة

مكب نفايات
معمل معالجة النفايات
مشفى عام
مركز تسويقي
محطة أولى
طريق سريع
مكتبة عامة